

سلطنة عمان

أحدث التطورات

الأجنبية إلى ما يقدر بنحو 16.7 مليار دولار (أو 6 أشهر من الواردات)، من 17.4 مليار دولار في 2018 (أو 6.3 شهر من الواردات)، على الرغم من إصدار سندات مؤخرًا.

وأسمه استمرار العجز الكبير المستمر في المالية العامة والحسابات الخارجية في ارتفاع حاد في مستويات الدين. ويُتوقع أن تزيد نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من 53% عام 2018 إلى أكثر من 60% عام 2019. يُقدّر الدين الخارجي عند 92% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019، مسجلاً زيادة قدرها 14% بالمقارنة بعام 2018. وتسببت جوانب الضعف الكبيرة هذه في تعرض التصنيف الائتماني السيادي إلى سلسلة من عمليات خفض، وزيادة في تكاليف التمويل. وفي مارس/ آذار من العام الحالي، خفضت وزارة المالية المخصصات للجهات الحكومية في موازنة 2020 بنسبة 5% وفي أبريل/ نيسان طلبت الوزارة من المؤسسات المملوكة للدولة بخفض الإنفاق غير الضروري بنسبة 10% كخطوة تجاه زيادة الحيز المتاح للاستجابة لبيئة أسعار النفط المنخفضة. وهذا أيضاً وارد في تعطيل المشروعات الجديدة والإنفاق الرأسمالي.

ولا تزال قلة فرص العمل من الشواغل الرئيسية بين الشباب العماني. تشير أحدث البيانات الرسمية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن معدل البطالة بين العمانيين كان 2.9% في يناير/ كانون الثاني 2020 ولكنه كان أعلى بشكل ملحوظ بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) بنسبة 9.8%. بالإضافة إلى ذلك، بينما كان معدل البطالة بين الإناث أعلى (9.9%) منه بين الرجال (1.4%)، كان الفرق في معدلات البطالة كبيراً بشكل خاص بين النساء (24.4%) والرجال (2%) في الفئة العمرية 25-29 سنة.

لطالما استخدمت عُمان حظراً انتقائياً على تأثيرات الدخل في مختلف الصناعات بالقطاع الخاص في محاولة لتعزيز خلق فرص العمل بين المواطنين. وتم تمديد الحظر مرات عدة كان آخرها التمديد الذي دخل حيز النفاذ في يوليو/تموز 2019، والذي شمل أربع مهن إضافية في القطاع الخاص.

من المتوقع أن ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 0.5% في 2019 من 1.8% في 2018. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض إنتاج النفط بنسبة 1% (على أساس سنوي)، وفقاً لاتفاقية إنتاج أوبك+ التي انقضت منذ ذلك الحين. تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد غير النفطي قد تعرض للتراجع بسبب تباطؤ الأنشطة الصناعية وقطاع الخدمات. كما تشير إلى أن الضغوط التضخمية ظلت منخفضة عند 0.1% في عام 2019، مما يعكس ضعف الطلب المحلي وانخفاض أسعار المواد الغذائية والوحدات السكنية. وعلى الرغم من قيام السلطات بتطبيق ضريبة الإنتاج في أواسط يونيو/ حزيران، فإنها أعادت النظر وخفضت سعر الضريبة على الكحول من 100% إلى 50% بعدها ببضعة أيام.

وقد تعرّضت عملية ضبط أوضاع المالية العامة بسبب ما تعانيه من أوجه جمود. تشير التقديرات إلى أن عجز الموازنة ظل مرتفعاً عند 7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019، أو أقل بنسبة نقطة مئوية واحدة فقط من إجمالي الناتج المحلي (على أساس سنوي). وتشير التقديرات إلى انكماش عائدات المواد الهيدروكربونية بأكثر من 4% في عام 2019 (على أساس سنوي). وشهدت الإيرادات غير النفطية بعض الزخم الإضافي في عام 2019 وزادت بنسبة 0.1 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (على أساس سنوي)، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى اعتماد ضريبة إنتاج جديدة على منتجات مختارة في منتصف يونيو/ حزيران. ولكن نظراً لكون المنتجات الهيدروكربونية تشكل أكثر من 30% من الدخل وأكثر من 50% من الصادرات و70% من الإيرادات الحكومية، وفي ضوء الانخفاض المتوقع في أسعار النفط، سيظل عجز الموازنة مرتفعاً، مما يشير إلى ضرورة اتخاذ إصلاحات جوهرية في المالية العامة.

تشير التقديرات إلى أن عجز الحساب الجاري قد تقلص قليلاً إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019 مدفوعاً بالميزان التجاري المواتي وانخفاض أسعار الواردات العالمية، مع انخفاض التحويلات لانخفاض عدد الوافدين. وفي انعكاس لعجز الحساب الجاري، انخفضت الاحتياطيات

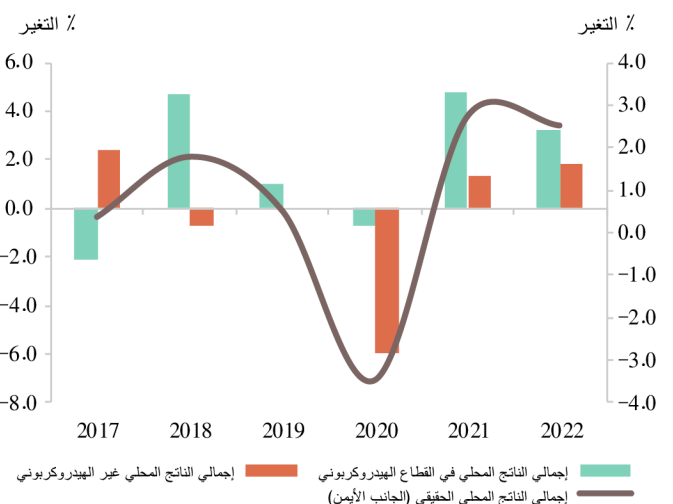
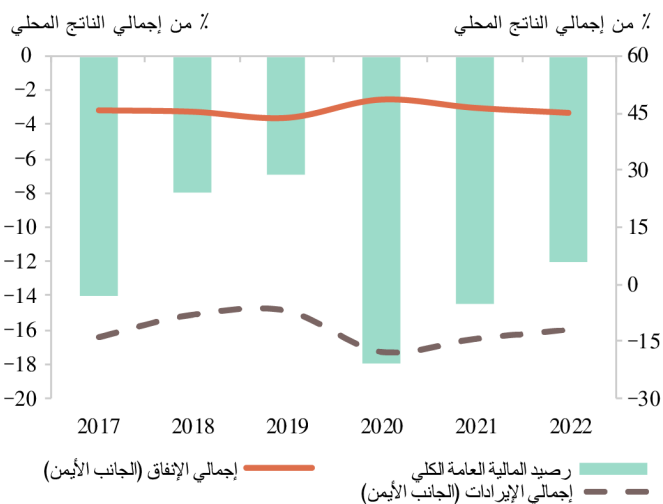
الجدول 1	2019
عدد السكان (بالمليون)	5.0
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	77.0
تصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	15391
الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	106.4
العمر المتوقع عند الولادة، سنة	77.4

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفرق، والبيانات الرسمية. إيضاحات: (أ) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2017)

من المتوقع للاقتصاد العماني أن ينكمش عام 2020 بسبب انهيار أسعار النفط وتصدي قطاع الصحة العامة لجائحة كورونا. وستساعد الزيادة في إنتاج الغاز وخطط الإنفاق على البنية التحتية النمو على التعافي خلال الفترة 2021-2022. وسيظل عجز الموازنة والعجز الخارجي تحت ضغط بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز. وسيعمل الإنفاق المتكرر على ارتفاع الدين العام بما يقدر بنحو 70% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 وما بعدها. ومن شأن تكثيف الجهود لتتبع الاقتصاد وقاعدة المالية العامة أن يحسن التوقعات. وتتسأ المخاطر الرئيسية للتوقعات إذا كان انهيار أسعار النفط طويل الأجل، وهو ما يتطلب زيادة الاقتراض المحلي والخارجي وينتج عن ذلك بدوره ضرورة تسوية المزيد من الأوضاع في أسواق السندات السيادية.

الشكل 2 عمان / العمليات الحكومية العامة

الشكل 1 عمان / النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي



المصادر: السلطات العمانية وتقديرات خبراء البنك الدولي

المصادر: السلطات العمانية وتقديرات خبراء البنك الدولي

من المتوقع أن تعطل جائحة كورونا الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، مع وجود آثار سلبية في تجارة التجزئة والخدمات والسياحة. وبالتالي، ينبغي أن تهدف شبكة الأمان الاجتماعي إلى حماية العمال المحرومين والحفاظ على استهلاك القطاع العائلي. وقد شرعت الحكومة بالفعل في تنفيذ إصلاحات لتقليص فاتورة الأجور العامة المتنامية وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، من بين تدابير أخرى. ومع ذلك، ستحتاج هذه التدابير إلى تسلسلها زمنياً مع التصدي للأزمة.

ويمكن لسلسلة عمان (غير العضو في أوبك) زيادة إنتاج النفط بعد انقضاء اتفاق أوبك + ، وذلك للتخفيف من اتساع العجز. ومن شأن الدفعة المحتملة الناشئة عن جهود الحكومة في تنويع النشاط الاقتصادي في النقل والسياحة أن تستمر في تيسير زيادة النمو في القطاع غير الهيدروكربوني لتصل إلى حوالي 2% خلال الفترة 2021-2022. ويتوقع أن يزيد التضخم إلى ما يقرب من 1% عام 2020، وأن يرتفع أكثر مقترناً من 3% في 2021، نتيجة لفرض ضريبة القيمة المضافة التي تم تأجيلها مرة أخرى .

المخاطر والتحديات

تتعرض مخاطر الهبوط الرئيسية في مزيد من التآكل في رصيد الموازنة بسبب انهيار أسعار النفط والانكشاف على الصين وتعطل السياحة بسبب جائحة كورونا. ستتضح إجراءات التخفيف من خلال تنفيذ تدابير ملموسة في الموازنة بغرض خفض العجزات الحكومية، وتحقيق دفعة جديدة نحو الخصخصة وترتيب أولويات المشروعات الرأسمالية. ومع تراكم الدين الخارجي، ستحتاج عمان إلى تطبيع أوضاع تمويل الأسواق الناشئة بوتيرة سريعة من أجل تمويل التدوير السريع في حساب الموازنة والحسابات الخارجية. ومن شأن الإنتاج الضخم الجديد للغاز في 2021 إلى جانب تنويع مصادر الاقتصاد في قطاعات مثل التصنيع والسياحة والصيد مساندة زخم النمو وخفض المخاطر. وفي الوقت ذاته، سيطلب الحفاظ شركة تنمية نفط عمان على إنتاجها من النفط والغاز أو زيادته احتياجات استثمارية ضخمة. وثمة مخاطر تواجه المالبات العامة والاستقرار الاجتماعي بسبب الضغوط لخلق فرص عمل نتيجة انخفاض معدل توظيف الشباب.

إن انهيار أسعار النفط وتقشي جائحة كورونا هما التحديان الرئيسيان اللذان ستحتاج عمان إلى مواجهتهما على المدى القصير. إذ تحوم أسعار النفط حول 35 دولاراً في عام 2020 والطلب محدود على النفط، ولذلك من المتوقع أن ينكمش النمو بنسبة 3.5%. فحوالي 45% من الصادرات العمانية (أو 21.7% من إجمالي الناتج المحلي)، ومعظمها من النفط، تذهب إلى الصين، لتكون عمان بذلك أكثر دول مجلس التعاون الخليجي اعتماداً على التصدير للصين .

وسيقبل انخفاض أسعار النفط تحديات أمام تنفيذ برنامج الإنفاق العام الداعم للبلاد التي تعاني بالفعل من عجز مرتفع، واحتياجات أكثر محدودية ومستوى مرتفع من الديون. على هذا النحو، من المتوقع أن يتسع عجز الموازنة بشكل ملحوظ إلى أكثر من 17% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، قبل أن يبدأ في التراجع قليلاً خلال الفترة 2021-2022 بافتراض أن تصبح أسعار النفط أكثر ملائمة.

وستزداد وتيرة ارتفاع عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، إلى جانب ارتفاع الدين العام في بيئة من أسعار النفط المنخفضة. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يتدهور عجز الحساب الجاري ليصل إلى نحو 15% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام، وسيظل أعلى من 10% في 2021-2022. ومن المتوقع أن ينخفض إجمالي الاحتياطيات مليار دولار في 2020 إلى 14.7 مليار، لكنه سيبقى كافياً بمقاييس تغطية الاستيراد القياسية على المدى المتوسط، مما يعكس الزيادة المحتملة في إصدار سندات حكومية بالأسواق العالمية وفي الاقتراض من المصارف العالمية .

ومن المتوقع أن يؤدي عجز الموازنة الذي يواصل الارتفاع إلى زيادة نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى أكثر من 85% في المتوسط خلال الفترة 2020-2022. من المتوقع أن يرتفع الدين الخارجي إلى 120% في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي مدفوعاً إلى حد كبير بالمستوى العالي للديون الخارجية الخاصة التي ترتبط بدورها بمشاريع البنية التحتية والطاقة.

الجدول 2 عمان / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2022 ت	2021 ت	2020 ت	2019 ق	2018	2017
2.5	2.7	-3.5	0.5	1.8	0.3
2.5	1.7	0.1	0.7	1.0	8.7
2.2	1.8	0.2	0.6	-0.2	0.8
2.3	1.6	-0.4	1.8	-5.1	-4.3
3.4	2.8	-1.6	2.8	12.7	-0.7
3.5	2.8	0.1	0.4	0.1	13.8
2.5	2.7	-3.5	0.5	1.8	0.3
4.5	3.9	3.8	2.5	27.9	8.7
1.4	0.8	-2.5	-0.7	2.6	-1.6
3.9	5.6	-5.5	2.2	-0.7	3.0
3.0	3.4	1.0	0.1	0.9	1.6
-7.7	-11.4	-15.2	-5.2	-5.5	-15.6
-12.0	-14.5	-17.9	-6.9	-7.9	-14.0

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة

الاستهلاك الخاص

الاستهلاك الحكومي

إجمالي الاستثمارات الرأسمالية الثابتة

الصادرات، السلع والخدمات

الواردات، السلع والخدمات

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج

الزراعة

الصناعة

الخدمات

التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)

ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظات: ق = تقديرات، ت = توقعات.